تأثيرات إستراتيجية الطريق والحزام الصينية على هيكلية النظام الدولي

The effects of the Chinese road and belt strategy on the structure of the international order

عبد الوهاب لوصيف ***LOUCIF Abdeouaheb***
جامعة خنشلة، الجزائر، loucif.abdeouaheb@univ-khenchela.dz
عمّار بالة ***BALA Amar***
جامعة خنشلة، الجزائر، bala.amar@univ-khenchela.dz

تاريخ الإرسال: 2022/07/31 **تاريخ القبول:** 2022/12/21 **تاريخ النشر:** 2023/01/01

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على استراتيجية الطريق والحزام والتي تبنتها القيادة الصينية، والأهداف الإستراتيجية وراء طرحها، إضافة إلى وزنها الإستراتيجي في بنية النظام العالمي، في ظل محاولات الصين جعل الاقتصاد الصيني مركز ثقل الاقتصاد العالمي ضمن بيئة عالمية ذات تغيرات متسارعة سواء كانت جيوسياسية صراعية أو إستقطابية كبيرة جدا، تقوم بها القوى العالمية المتنافسة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الإتحادالأروبي ...إلخ

الكلمات المفتاحية: *الإستراتيجية؛ إستراتيجية الطريق؛ إستراتيجية الحزام؛ هيكلية النظام الدولي؛ الصين.*

Abstract:

This study aims to highlight the road and belt strategy adopted by the Chinese leadership, and the strategic objectives behind it, in addition to its strategic weight in the structure of the world order, in light of China's attempts to make the Chinese economy on the top of international economy within a global conflict environment witnesses a very large conflict or polarization, carried out by competing global powers such as the United States of America, Russia, the European Union...etc.

Keywords: *Strategy; Road Strategy; Belt Strategy; Structure of world order; China.*

* المؤلف المرسل: عمار بالة، bala.amar@univ-khenchela.dz

مقدمة:

تعتبر الصين أولى دول العالم من حيث عدد السكان والثانية من حجم الاقتصاد، والثالثة من حيث المساحة، كما تعد من أقوى الدول في المجالين الرياضي والثقافي، وحققت سياسيا الإصلاح والإنفتاح، والتنمية السلمية إنجازات حازت إعتراف العالم أجمع، كما تنمو قوة الدولة الصينية بشكل سريع وتلعب دورا في الشؤون الدولية يزداد أهمية يوما بعد يوم، وفي الوقت نفسه تزداد أطروحات الإشتراكية ذات الخصائص الصينية نضجا مع مرور الوقت، ومن بين الخطط الرئيسية والمركزية الخاصة بالحرب الشيوعي الصيني ما ورد في توصيات المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني في عام 2012حيث دعت الصين إلى ضرورة توسيع التعاون وتعزيز التواصل مع دول الجوار، والتخطيط الشامل للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف والتعاون على المستويين الإقليمي والدولي، أين اقترحت الصين أيضا ضرورة الإسراع في بناء وسائل التواصل مع البنية التحتية للدول والمناطق المجاورة، ودفع بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري، بالإضافة إلى خلق أوضاع جديدة تساعد على الإنفتاح الشامل، وذلك حسب ما جاء في قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بشأن القضايا الرئيسية الخاصة بتعميق الإصلاح بشكل شامل لعام 2013، كما طرح مؤتمر العمل الاقتصادي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني لعام 2014" صياغة خطة إستراتيجية "وتطبيق إستراتيجية " الحزام والطريق" ويغطي نطاق إستراتيجية الطريق والحزام كل القارة الآسيوية والأوربية والإفريقية.

من خلال ما تم التطرق إليه نطرح الإشكالية التالية :

إشكالية الدراسة :

- إلى أي مدى ساهمت مختلف العمليات الخاصة باستراتيجية الطريق والحزام الصينية في إحداث التأثير على هيكلة النظام الدولي ؟

تفكيكا للإشكالية نقترح التساؤلات التالية :

تساؤلات الدراسة:

- ما هي الخلفية الفلسفية والقيمية للفكر الإستراتيجي الصيني ؟
- ما هي مرتكزات وأهداف إستراتيجية الطريق والحزام؟
- كيف أثر الصراع الجيوسياسي العالمي على إستراتيجية الصين الاقتصادية ؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية نورد الفرضية التالية :

فرضية الدراسة:

- تعتبر استراتيجية الطريق والحزام الصينية، ونظرا لما رصد لها من إمكانيات مادية وتقنية وبشرية، آلية الصين لجعل الاقتصاد الصيني مركز الاقتصاد العالمي في ظل منافسة جيواقتصادية عالمية قوية على رأسها الولايات المتحدة والإتحاد الأروبي إضافة إلى روسيا.

المقاربة المنهجية:

تتجه المقاربة المنهجية في هذه الدراسة، إلى الأخذ بالتكامل المنهجي الذي أصبح تقليدا أكاديميا في مجال الدراسات السياسية بصفة عامة والعلاقات الدولية بصفة خاصة وفق التوليفة التالية :

* **المنهج التاريخي :** بحيث يمدنا بكشف زمني لتطور الأحداث لهذا الموضوع المعقد والمتشعب، مع إسترجاع زمني للأحدث كعوامل مساعدة على التحليل والتفسير و الإستشراف.

* **منهج التحليل الجيوسياسي:**فرضته طبيعة الموضوع في حد ذاته، حيث تتفاعل السياسة والجغرافيا وفق توليفة الأجندة الإستراتيجية المتبناة من قبل أطراف الصراع ضمن بنية النظام الدولي .

* **مقترب النسق الدولي:** وهو أحد الإقترابات الفرعية، من منهج تحليل النظم، ويقوم على أن النسق يتكون من مجموعة من العناصر التي ترتبط فيما بينها بنمط معين من العلاقات، وهو في حالة اتصال دائم مع بيئته من خلال آلية لضخ المدخلات إليه، ودفع المخرجات منه، و يسمح هذا الإقتراب بالتعرف بدقة على الديناميكية السياسية، ومن ثم محاولة فهم القوانين التي تحكم أو تتحكم في حركتها. كما يسمح الإقتراب بتتبع مسار التفاعلات بين النظام القائم ووحداته الأساسية وبيئته الداخلية والخارجية، والتعرف على ما قد يطرأ على عناصر هذا النظام وتلك البيئة من تغيرات بسبب هذه التفاعلات. كما أن هذا الإقتراب ينطلق من التفكيك والمقاربة وإدراك طبيعة العلاقات وأنماط المتغيرات، ثم يساعد على إعادة تركيبها مرة أخرى بطريقة تسمح بفهم أكثر منطقية لكيفية عمل النسق من خلال هذه الدراسة.

محاور الدراسة:

- **المحور الأول**: مدخل إصطلاحي لمفهوم الإستراتيجية.
- **المحور الثاني**: الإرث الفلسفي والايديولوجي للفكر الإستراتيجي الصيني.
- **المحور الثالث**: ميكانيزمات وأهداف إستراتيجية الطريق والحزام.
- **المحور الرابع**: التحديات الإستراتيجية لمبادرة الطريق والحزام.

المحور الأول: مدخل إصطلاحي لمفهوم الإستراتيجية.

أدى التطور الذي طرأ على مفهوم الإستراتيجية، إلى ظهور مجموعة من التعاريف ذات التوجهات العسكرية والإيديولوجية المختلفة نورد منها ما يلي :

في كتابه المعنون ب : فن الحرب عرفها المفكر الألماني **كارل فون كلاوزفتر** Clausewitz von Carl بأنها "إستخدام الإشتباك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب ". واستخدام هذا المصطلح لوصف الطريقة المثلى لخوض الحروب بواسطة الربط بين نتائج العمليات العسكرية في الزمان و المكان، بحيث تتمكن القوة المحاربة من تحقيق حالة متفوقة لا تتيح القوة المعادية اللجوء إلى وسائل تمكنها من تغيير سير القتال، وعند ذلك يصبح من الممكن إرغام القوة المعادية على التكيف مع الأهداف المتوخاة من الحرب.

أما الفرنسي **ليزيه** فقد ذهب في تعريفه للإستراتيجية إلى " كونها فن إعداد خطة حرب وتوجيه الجيش في المناطق الحاسمة، والتعرف على النقاط التي يجب تحشيد أكبر عدد من القطاعات فيها لضمان النجاح في المعركة (مضر الأمارة 2009، ص 42).

كما عرفها **هيلموتفون** Helmuthvonبأنها " إجراء الملائمة العملية للوسائط الموضوعية تحت تصرف القائد إلى الحد المطلوب" (حسين2013، ص 31). وجاء بعده **مولتكه** Molteke فأوجد الصلة التكتيكية بين الوسائل والغايات، وأخرج الإستراتيجية من مجالها الحربي ليضعها في خدمة القيادة السياسية، وبذلك أطلق بعدا آخر للإستراتيجية يجعلها توظف وسائلا حربية لخدمة أغراض واسعة.

من جهة أخرى يقول الزعيم الصيني **ماوتسيتونغ** إن مهمة الإستراتيجية هي " دراسة القوانين الموجهة للحرب والتي تتحكم في وضع الحرب الكلي "وهنا أيضا لا يغرب على فكرنا أن **ماوتسيتونغ** من منظري حرب التحرير الشعبية ومن هنا يجب الإدراك أن القوانين الموجهة للحرب هي قوانين حرب التحرير الشعبية (مضر الأمارة 2009، ص 45)

أما **ليدل هارت** Liddell Hart في كتابه الإستراتيجية وتاريخها في العالم فيعرفه، بأنها "فن توزيع واستخدام مختلف الوسائل العسكرية لتحقيق هدف السياسية "، فالإستراتيجية حسب اعتقاده لا تعتمد على حركات الجيوش فحسب، و إنما تعتمد أيضا على نتائج هذه الحركات، وفي هذا الصدد يعتقد المفكر كاظم هاشم نعمه أن هذا التعريف يعني ساحة أوسع وفرصة أكبر لوضع مسافة واضحة، وإزالة اللبس بين الهدف بمعناه العسكري والهدف بمعناه السياسي فالهدف العسكري الذي يقترن بالنصر وكسر شوكة العدو في ميدان الحرب، ليس بالضرورة أن يقود إلى الغاية الكبرى بمعناها السياسي، فالأوضاع الدولية والإقليمية قد تحول دون ذلك، وبالتالي من اللازم التأكد من أن غاية السياسة، إذا اختارت الحرب وسيلة لها، أن تكون واضحة كل الوضوح وإلا فإن الحرب ستكون ذات هدف لا يتطابق مع هدف السياسة (مضر الأمارة 2009، ص 46).

وقد تحدث المارشال البريطاني **مونتغومري**، في إحدى المرات قائلا " إنني أعتبر الروح المعنوية أعظم عامل، بل هي العامل الوحيد في الحرب، ولا يمكن تحقيق أي نجاح بدون المعنويات العالية مهما كانت المخططات الإستراتيجية والتكتيكات الموضوعة صالحة (مضر الأمارة 2009، ص 47).

ويعرفها الجنرال **بافر** Bufer بأنها" فن تعبئة وتوجيه موارد الأمة أو مجموعة من الأمم بما فيها القوات المسلحة لدعم وحماية مصالحها من أعدائها الفعليين والمحتملين، أما الجنرال **أندريه بوفر** فيعرفها على أنها :" فن حوار الإرادات تستخدم القوة كل خلافاتها (وناسي 2014، ص22).

يقدم **منتزبرغ** 1998محاولة أخرى ومقاربة لتعريف الإستراتيجية بطريقة مختلفة، فهو يرى أن تعريفات الإستراتيجية المختلفة عند دراستها سنجد أنها تحتوي على كلمات محورية أساسية وهو يجمعها في خمس كلمات باللغة الإنجليزية تبدأ بحرف P (سلطان 2010، ص 35).

الشكل رقم 1 : نموذج منتزبرغ الخماسي لتعريف الإستراتيجية

المصدر : (سلطان 2010، ص35)

ويفصلها كما يلي :

- هي خطة Plan؛ بمعنى اتجاه أو دليل أو مسار مستقبلي للعمل.
- هي نمط Pattern؛ بمعنى آثار تدل على الخطة (بالنظر للماضي والحاضر).
- هي موقع Position؛ بمعنى تعيين منتج معين في سوق معين .
- هي تصور Perspective؛ بمعنى رؤية طبيعة العمل .
- هي حيلة Ploy؛ بمعنى حركة معينة تخل بتوازن الخصم (بالنظر إلى الصراع).

بشكل عام فالإستراتيجية هي فن القيادة في الحرب الشاملة على مستوى الدولة، حيث تنسق الخطط العسكرية مع الخطط الاقتصادية والإعلامية والسياسية، وتوصف بأنها الخطة العامة لحملة عسكرية كاملة، والإستراتيجية من الناحية السياسية هي تحديد الأهداف وتحديد القوة الضاربة، وتحديد الإتجاه الرئيسي للحركة.

❖ مستويات الإستراتيجية

بالنسبة للمستويات الخارجية فإن المتخصصين في الدراسات الإستراتيجية يميزون بين ثلاثة مستويات أساسية للإستراتيجية.

- **المستوى الإستراتيجي** Le Niveau Stratégique أو المستوى السياسي - العسكري Politico-Militaire؛ وهو المستوى الأعلى لحوار الإرادات العليا السياسية والعسكرية والدبلوماسية للدولة، من أجل الإدارة الإستراتيجية الكبرى للمصالح الوطنية في بنية دولية تتميز بعدم اليقين l' incertitude، في

وجهة التحولات الجيوسياسية والجيواستراتيجية لوحداتها الدولية، فالمسألة تستند هنا على ما إذا كانت الإستراتيجية الكبرى على القدرة على التنبؤ بمسار التفاعلات الدولية والقدرة على تحديد المصالح الوطنية و تحقيقها .

- **المستوى التكتيكي** Le Niveau Tactique؛ تنحصر الإستراتيجية على هذا المستوى في الاتصالات بين القيادة العليا العسكرية Le Haut Commandement، والقيادة العسكرية على جهات القتال وهو مستوى عسكري أثناء الإدارة المباشرة (حسين 2013، ص26).
- **المستوى العملي :** Le Niveau Opérationnel؛ وفيه يتم تحديد المتغيرات المكانية والزمانية بدقة، وتحديد حجم الإمكانيات والوسائل اللازمة لتحقيق أهداف الإستراتيجية أي تحويل التصور النظري إلى تطبيق عملي (رحمة "دون سنة نشر"، ص14).

❖ **الو سائل الإستراتيجية:**

لا يمكن الحديث عن الإستراتيجية الفعالة والناجحة مهما كانت درجة تماسكها المعرفي، وواقعية طرحها النظري ،ومثالية تصورها الفكري، إذا لم تستند الوسائل والإمكانيات اللازمة لنقلها من الأفكار المجردة إلى التطبيقات العملية، فكلما توفرت الوسائل المادية والمعنوية، وإمكانيات القوة المتعددة والشاملة، كلما ساعد ذلك على تحقيق التفوق الإستراتيجي، وإدارة المواجهة الإستراتيجية باقتدار على الإستراتيجيات المعاكسة، وبصفة عامة فإن وسائل الإستراتيجية صنفت إلى نوعين رئيسيين هما :

أولا: الوسائل المادية : فيقصد بها جميع الوسائل الاقتصادية من موارد طبيعية وحجم الإنتاج والحالة المدنية والتجارية والوسائل العسكرية (نوع عتاد وحجم التسلح تعداد الجيش)، كل هذه الوسائل مجتمعة، إذا ما توفرت بشكل كبير، فإنها تمنح للدولة حرية المناورة وقوة دعم هائلة ودافعية للإنجاز الأهداف السياسية والقومية، والدفاع عنها أمام التهديدات التي تواجهها .

ثانيا: الوسائل المعنوية : تنطوي على مجموعة من الأفكار الإيديولوجية والحضارية ودرجة التعبئة السياسية الداخلية، ووضوح الرؤية في المسائل الخارجية التي تشكل جنبا إلى جنب مع الوسائل المادية، مصفوفة حضارية متكاملة تشكل عناصر دفع للدولة لممارسة نفوذها الخارجي، و تحقيق تماسكها الداخلي وتنفيذ إستراتيجيتها لتحقيق مكاسبها الوطنية وحماية مصالحها الوطنية، فقوام الإستراتيجية الشاملة أو الكبرى، هو إهتمامها المزاوجة بين وسائل الإستراتيجية المادية والمعنوية بشكل متوازن مراعاة لظروف التفاعلات الخارجية.

المحور الثاني :الإرث الفلسفي و الإيديولوجي لفكر الأمة الصينية.

تعتبر الصين من الأمم التي شكلت ثقافة تقليدية متميزة حققت التواصل بين الثقافة و التاريخ والفلسفة، و في الثقافة الصينية لا تقاس الدول العظمى بقوتها الاقتصادية والعسكرية فحسب، بل تقاس

كذلك بثقافتها وقيمها الأخلاقية. فقد عالج الفلاسفة الصينيون ما قبل أسرة " **تشين** " الملكية قضايا نهضة الدولة وسقوطها بالنظر إلى مراحل تطور الأمة الصينية كاملة، واقترحوا طرقا عدة لتحقيق نهضة الدولة، لا يزال لها دور تنويري حتى يومنا هذا، وكانوا يعتقدون أن أنظمة الدول تعتمد فيما بينها على طبيعة القيادة ما بين قادة يحكمون حكما إستبداديا (رحمة "دون سنة نشر"، ص15).

فكان **كونفوشيوس ومنشيوس** والحكيم الصيني **شيون تسي** يعتقدون أن السلطة على الأرض سلطة أخلاقية، كذلك كانوا يعتبرون تهذيب الأخلاق وحكم الدولة بالإحسان، من وسائل الحكم بالفضيلة، وأيضا من أسس إدارة الدولة، أي إدارة البلاد بـ " النفس النبيلة " والحكم بالفضيلة ". وكان **لاوتسي** يعتقد أن معاملة الشعب بالقيم الحميدة يكسب الحاكم تأييد الجماهير، وأساس هذه القيم الحميدة؛ هي تحمل الصعاب عوضا عن الشعب. أما **خان في تسي** فكان يعتقد أنه يمكن تحقيق الحكم بالفضيلة بالاعتماد على القوة العسكرية وسيادة القانون، كما أنه يقول: "على الرغم من أن حاكم أية دولة قد يكون لديه المقدرة على الهجوم على الدولة الأخرى، ولكن ينبغي أن يكون القانون أساس حكمه". وكان **تشيون تسي** يعتقد أن الحكم بالقوة أو الأخلاق الحميدة كلهما عنصران مهمان لا غنى عن أي منهما، وإن كانت القيم الحميدة أكثر أهمية في إدارة البلاد ورسم الخطط الإستراتيجية المستقبلية (وناسي 2014، ص35).

على الرغم من هذا الإرث الفلسفي والسياسي المشرف للأمة الصينية، إلا أنها شهدت انعطافات تاريخية في مسيرة الدولة الصينية، خاصة في العصر الحديث والحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفياتي الذي شكل تمثيلا للمرجعية الإيديولوجية الصينية القائمة على الشيوعية الماركسية، وما رافقه من تداعياتها جوهرية على مستوى هيكلية النظام الدولي، هذا على المستوى الخارجي، أما على المستوى الداخلي فالعالم كله يتذكر ميدان **تيان مين** في 30 ماي 1989وما قام به الطلاب الصينيون، ومناداتهم بضرورة التوجه نحو إقرار الديموقراطية والحرية السياسية، لكن الرد جاء سريعا بوأد هذه الحركة الطلابية، وبالتالي اختارت مرة أخرى السلطات في **بكين** الشمولية والمواصلة في نفس المسار الإشتراكي (وناسي 2014، ص37). فكل من **دينغإكسيانغ** ومعه قادة الحرب الشيوعي الصين قد قدموا الدليل القاطع عام 1989بأن الصين لا تسعى لإقامة نظام ديموقراطي، وإن كنوا يسعون لإظهار أنه موجود في الواقع العملي، فإن الرأسمالية الشمولية هي النموذج الناتج عن مواجهة ومنافسة الرأسمالية الديموقراطية .

لقد استفادت الصين من التجربة السوفياتية وأدركت جيدا أنه لا يمكن الاستحواذ على الهيمنة العالمية فقط بالمواجهات الدبلوماسية والعسكرية، وأدركت يقينا بضرورة الاستحواذ أولا؛ على الهيمنة الاقتصادية كشرط للسيطرة على العالم في إطار بناء منظومة لحفظ التراث التقليدي الصيني، وإظهار الثقافة الصينية وقيمها الأخلاقية، والإتجاهات العصرية الجديدة لها، وفق إستراتيجية أمنية متعددة المجالات ومحافظة على التوجه العام للدولة والمتمثل في الرأسمالية الشمولية (يانغ جيه 2017، ص14).

المحور الثالث : ميكانزمات و أهداف إستراتيجية الطريق و الحزام.

في مارس أذار 2013 أعلن الرئيس الصيني، **شجين بينغ** Xi Gin Ping عن مبادرة " حزام واحد طريق واحد" One Belt One Roed، بهدف الربط بين الصين وأروبا ووسط آسيا والشرق الأوسط، وإقامة مشروعات عملاقة كالسكك الحديدية، والطرق والموانئ البحرية، ومختلف المنشآت الخاصة بالبنية التحتية اللازمة للمبادرة. وجاءت هذه المبادرة في سياق حديث للرئيس الصيني **شي جين بينغ** عن "الحلم الصيني "، ما ارتبط به من إعادة إحياء " طريق الحزام " القديم إلى طريق يضم " حزام الحرير الاقتصادي الجديد "، مما يشير إلى رغبة الصين في تطوير علاقاتها مع دول آسيا الوسطى، وروسيا وأوروبا " . وطريق الحرير " ، الذي ينظر إليه على أنه محاولة لتحسين العلاقات مع جنوب شرق آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط (يانغ جيه 2017، ص15).

وفي هذا الإطار، نشرت الصين عددا من الوثائق الرسمية توضيحا لرؤيتها لهذه المبادرة منها وثيقة بعنوان " إنشاء الحزام و الطريق: المفهوم والممارسة والمساهمة الصينية"، وذلك خلال منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي The Belt and Road Forum For International Cooperation في ماي 2017، و أوضحت أن هذه الوثيقة " مبادرة الحزام و الطريق " مبادرة صينية، تستهدف تعزيز التعاون والتنمية المشتركة حول العالم، وتشمل دول العالم كافة سواء كانت كبيرة أو صغيرة، غنية أو فقيرة، فالكل سوف يشارك على نحو متساو وشفاف ومنفتح، لتحقيق السلام العالمي والتنمية المشتركة مع حصول الجميع على المكاسب المتوقعة (برونيه وجيشار 2016، ص5)، ما يساهم في تعزيز كفاءة تدفق الإستثمارات والتكامل بين الأسواق لتحقيق التنمية المتنوعة، و المتوازنة والمستدامة فضلا عن مد جسور الحوار والتفاهم المشترك بين الحضارات المختلفة.

بحكم أن المبادرة تتضمن مشاركة نحو 65 دولة من قارات آسيا، إفريقيا أروبا ومنطقة الشرق الأوسط بما يمثل ما نسبته 63% من سكان العالم، وسنتطرق فيما يلي إلى الأهداف الإستراتيجية لهذه المبادرة أو الإستراتيجية إضافة إلى أهم التحديات التي تواجه هذه الإستراتيجية.

أولا : الأهداف الإستراتيجية لمبادرة الحزام و الطريق:

1 .التعاون الاقتصادي؛ حيث لا تستهدف مبادرة الحزام والطريق تطوير البنية الأساسية وتنفيذ مشروعات مختلفة فحسب، ولكنها تستهدف أيضا أن تكون المنصة الرئيسية لتحقيق التعاون الاقتصادي العالمي متضمنة تنسيق السياسات والتجارة والتمويل والتعاون الاجتماعي والثقافي (برونيه وجيشار 2016، ص5) .

2. تعزيز الاقتصاد العالمي المفتوح؛ وزيادة تطبيق تكنولوجيا المعلومات لدعم نظام التجارة الحرة العالمية بروح من التعاون الإقليمي المفتوح، والشامل والمتوازن وتعزيز التدقيق المنظم والحر للعوامل

الاقتصادية وتخصيص الموارد لكفاءة عالية وتكامل الأسواق، مع تشجيع الدول الواقعة على طول الحزام والطريق على تنسيق سياساتها الاقتصادية، مع التركيز على ضخ طاقة إيجابية جديدة في تعزيز السلام و التنمية العالمية.

3 . تعزيز التجارة بين الدول المشاركة في المبادرة : فوفقا لتصريح الرئيس الصيني في مارس 2015، من المستهدف أن يصل حجم التجارة مع الدول الواقعة على الطريق إلى 5,2 ترليون دولار أمريكي بحلول عام 2025م، وبالفعل أشار الرئيس الصيني خلال كلمته الافتتاحية في منتدى الحزم والطريق للتعاون الدولي بين الصين ودول الحزام خلال الفترة (2014 – 2016) قد تجاوز 3 ترليون دولار، وتجاوزت إستثمارات الصين في هذه البلدان 50 مليار دولار أمريكي (مطاوع 2020، ص29)، مع إقامة الشركات الصينية 56 منطقة تعاون إقتصادي في أكثر من 20 دولة، وحققت عائدات ضريبية قدرها 1,1مليار دولار مع توفير 180 ألف وظيفة.

4 . تدويل العملة الصينية؛ حيث تعيد الصين تشكيل اقتصادها ليكون اقتصادا مفتوحا يعزز من قدرتها على أن تصبح صانعة للقرار، ومساهمة في الاقتصاد العالمي من أجل دور رئيس في تحقيق التنمية على المستوى العالمي.

5 . تعزيز تحقيق السلام وزيادة رصيد بكين من القوة الناعمة في العالم؛ والترويج لفلسفتها القائمة على إستفادة الجميع Win – Win Philosopghy، وهو ما تحاول تحقيقه من خلال التوسع في إنشاء معاهد **كونفوشيوس** في الدول المشاركة في المبادرة، وكذلك فإن إستخدام الصين مفاهيم مثل؛ مقترح Proposal ورؤية Vision وإطار framework بدلا من إستراتيجية Strategy، يعطي للمبادرة خصوصية مختلفة عن الدول الأخرى كونها غير مفروضة على الدول المشاركة فيها، ولا تضع أي نوع من أنواع المشروطية السياسية عليها، مع تأكيد الصين أن المبادرة لا تضمن أهداف سياسية.

6 . تنمية منطقة التبت وخلق جوار جغرافي أكثر أمنا؛ أين تستهدف الإستفادة من الموقع الجغرافي للتبت، وذلك من خلال مد الطريق إلى نيبال مع التركيز على تنمية المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة بهدف تسريع عملية تنمية المناطق الحدودية والمهمشة إقتصاديا في الصين (مطاوع 2020، ص30) .

7 . الرغبة الصينية في التأثير الاقتصادي والديبلوماسي بصفة عامة وفي آسيا بصيغة خاصة؛ فقد أدى تراجع النفوذ الأمريكي بوصفه إستراتيجية في منطقة أوراسيا، إلى تعزيز الفرص الصينية لتوسيع قوتها الدبلوماسية والاقتصادية وتعزيزها في المنطقة، وبالتالي ملئ الفراغ الذي يتركه انحسار النفوذ الأمريكي .

8 . محاولة التصدي للقضايا المتعلقة بالأمن والطاقة؛ حيث تأتي نحو 75% من الواردات الصينية من البحر، وتمر عبر مضيق ملقا بين المحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي، ومن المحتمل أن يتم إغلاق هذا الممر في حالة حدوث أي نزاعات، مما يجعل الصين عرضة للاستغلال الإستراتيجي.

المحور الرابع: التحديات الإستراتيجية لمبادرة الطريق والحزام

رغم طبيعة المشروع الاقتصادي، إلا أن بعض الملاحظين يشبهون هذا المشروع بمشروع **مارشال** الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية إتجاه أوربا عقب الحرب الباردة، أي أن المشروع يحمل أو يتضمن نوايا صينية للتربع على عرش النظام العالمي وإزاحة الولايات المتحدة من الصدارة. لهذا فإن التحديات التي تواجهها هذه المبادرة كما يحلو للصين وصفها، هي تحديات جيوسياسية من طرف القوى الكبرى المنافسة للصين والتي تحاول فرملة النمو الصيني المتصاعد الذي أصبح يشكل هاجسا إستراتيجيا خاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، والأوراسية، والروسية الهندية كإجراء إستنباطي لكبح الصعود الصيني وهو الأمر الذي سنتطرق إليه كالآتي :

1 . بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:

طرحت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة **هيلاري كلينتون** مفهوم "آسيا الوسطى" ومفهوم " طريق الحرير الجديد " في **تشيناي** الهندية في جويلية/ يوليو عام 2011 داعية لبناء شبكة للمواصلات والتنمية الاقتصادية تربط بين جنوب آسيا وآسيا الوسطى وغرب آسيا، وخلال الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في سبتمبر من نفس السنة، شرحت **كلينتون** " طريق الحرير الجديد" أمام المجتمع الدولي، ووصفته بأنه مخطط يتخذ من **أفغانستان** مركزا له أملا في أن تساهم الدول المجاورة لأفغانستان في حماية مكانة الولايات المتحدة الأمريكية الريادية في عملية تطوير أوراسيا ، كما عملت الولايات المتحدة على دفع إستراتيجية " إعادة التوازن إتجاه منطقة آسيا والمحيط الهادي " ، و تسعى إيجابيا لبناء مفهوم " كيان الهند – الباسيفيك" ومد حدود منطقة أسيا والباسيفيك إلى شبه القارة الهندية، وبالإضافة إلى ذلك تعزز الولايات المتحدة من قواها العسكرية في منطقة آسيا والمحيط الهادي وتستغل النزاعات البحرية والبرية في المناطق المجاورة للصين لدعم حلفائها والدول المعنية في النزاعات وتطبيق إستراتيجية إستغلال الجوار لكبح الصين (رو 2012، ص130).

2 .بالنسبة لروسيا:

اقترحت روسيا والهند وإيران " خطة الممر الشمالي "، حيث اتفق الأطراف على بناء قناة نقل دولية تمتد من الهند إلى القارة الأروبية مرورا بإيران والقوقاز وروسيا، حفاظا على قوة تأثير روسيا التقليدية في المنطقة، وفي السنوات الأخيرة افترضت روسيا فكرة الاندماج مع منطقة آسيا الوسطى، وهو تصور لبناء تحالف " أورو- آسيوي" نابع من تصورات ومخرجات فكر **ألكسندر دوغين**، مما يجعل من التكامل الاقتصادي لإتحاد الدول المستقلة. وعلى الرغم من أن الرئيس الروسي **فلاديمير بوتن** قد أعلن عن تأييد لحظة " الحزام الاقتصادي الطريق الحرير " خلال اللقاء الذي عقد بينه وبين الرئيس الصيني على هامش المؤتمر المعني

بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا عام 2014، إلا أن هناك تخوف وحذر من الصين مما سيؤثر على تحقيق التعاون الشامل بين الصين ودول آسيا الوسطى (مطاوع 2020، ص33) .

3 . بالنسبة للاتحاد الأوروبي:

طرح الإتحاد الأوروبي عام 2009 خطة بناء " طريق الحرير الجديد " ووافق على بناء " خط أنابيب غاز **نابوكو**"، ما عزز على الاتصال بآسيا الوسطى والدول المجاورة في مجال الطاقة والتجارة والمعلومات والتبادلات الإنسانية، ودفع الاستثمارات بشكل إيجابي، بالإضافة إلى أنه ساهم في ضمان الاكتفاء الذاتي من الطاقة، كما أن رفع من قوة تأثير الإتحاد الأوروبي في المنطقة، يساعد على تحقيق التوازن بين قوة تأثير الولايات المتحدة وروسيا لكنه على الجانب الآخر قد يعقد من الأوضاع في المنطقة، ما لا يصب في مصلحة التعاون الإقليمي لدفع بناء الحزام الاقتصادي الطريق الحرير الصيني (تشوان 2017، ص ص 441 442)

4. بالنسبة لليابان والهند:

حاولت اليابان أن تقدم مبادرة بديلة عن مبادرة الحزام والطريق، أطلقت عليها "محيط هادئ وهندي ... حر ومفتوح "، ووفقا للمنظور الياباني، تستهدف المبادرة الحفاظ على أمن وحرية الملاحة في المحيطين استنادا إلى قواعد القانون الدولي، وتعزيز التعاون الاقتصادي والأمني بين الدول في هذه المنطقة التي تضم دولا آسيوية وأفريقية وتمتد إلى الشرق الأوسط. وقد أعلنت ثلاث دول تأييدها لهذه المبادرة، وهي الولايات المتحدة ،الهند وأستراليا. ويعتقد بعض المتابعين أن تلك الإستراتيجية هي رد من اليابان، وكذلك الهند على الاستراتيجية التي تتبناها الصين، وقلق الدولتين من الصعود الصيني في آسيا، ومن المنظور الهندي تحاول الهند أن تقوم بدور الموازن، فمن ناحية تربطها علاقات جيدة مع الولايات المتحدة واليابان، ومن ناحية أخرى فهي تزيد في علاقاتها بالمنطقة تجاريا منذ عام 2006، وتتجه إلى تكوين روابط مشتركة، إلا أن وجود الصين يحد من هذا الدور الهندي في المنطقة (تشوان 2017، ص.444)

خاتمة:

من خلال ما تم التطرق إليه من خلال محاور هذه الدراسة نخلص إلى النتائج التالية:

* تمثل استراتيجية الحزام والطريق مبادرة جيوسياسية تهدف من خلالها الصين إلى ربطها بباقي دول العالم وقاراته، على نحو يجعل **بكين** تقع في مركز الثقل الاقتصادي والسياسي في العالم .

* تهدف الصين من وراء المبادرة إلى تحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية كالتعاون الاقتصادي، وتعزيز الاقتصاد العالمي المفتوح، وتعزيز تحقيق السلام وزيادة رصيد الصين من القوة الناعمة في العالم، وخلق جوار جغرافي أكثر أمنا واستقرارا .

* أما من الناحية الاستراتيجية لمشروع الطريق والحزام في النظام الدولي، الآراء انقسمت إلى فريقين؛ **فريق** يعتقد أن المشروع سياسي، يهدف بالأساس الى تعزيز الوجود الصيني على قمة النظام الدولي وبالتالي زيادة نفوذها فيه. **وثان** يرى أن المشروع اقتصادي بالأساس يسعى لتعزيز التنمية المشتركة والتكامل الإقليمي لتشكيل نظام دولي أكثر عدالة، خاصة بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو .

قائمة المراجع:

1. الأمارة لمى مضر، (2009). الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
2. ألبير رحمة، (بدون تاريخ نشر) علم الإستراتيجية. مجموعة محاضرات.
3. يوخانتشوان (2017). مبادرة الحزام و الطريق – التحديات الأمنية و الخيارات الصينية. القاهرة: ترجمة آية محمد الفازي. دار صفصافة للنشر و التوزيع و الدراسات.الطبعة الأولى.
4. برونيه أنطوان و جونبولجيشار، (2016). التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية، الإمبريالية الاقتصادية. القاهرة: ترجمة عادل عبد العزيز أحمد. المركز القومي للترجمة.
5. وناسي لزهر (2013/2014). التفاعلات الإستراتيجية في آسيا الوسطى، دراسة في العلاقات بين مثلث القوة، الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين. جامعة باتنة: 1أطروحة دكتوراه ، قسم العلوم السياسية.
6. حسين خليل، (2013). الإستراتيجيا. بيروت: منشورات الخليج الحقوقية.
7. مطاوع محمد، (2020). طريق الحرير الجديد في الإستراتيجية الصينية الأهداف الكبرى، الوزن الإستراتيجي و التحديات.الدوحة: سياسات عربية. العدد 46 .
8. ميان يانغ جيه، (2017). حول إعداد نظرية دبلوماسية تهدف إلى تحول الصين إلى دولة عظمى. الجيزة: نشر ضمن كتاب الطريق و الحزام. ترجمة آية محمد الغازي. دار صفصافة للنشر و التوزيع و الدراسات.
9. رو آلان، (2012). الرقص مع العمالقة – الصين و الهند : و الاقتصاد العالمي. دمشق: ترجمة صباح ممدوح كعدان. منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب.
10. سلطان جاسم،(2010). التفكير الإستراتيجي و الخروج من المأزق الراهن. المنصورة: مؤسسة أم القرى للترجمة و التوزيع.